الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من أجل تكريس الشرعية واحترام القانون في العراق

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

لا يمكن تصور أي دولة في العالم يستطيع شعبها العيش هذه السنوات الطويلة تحت سيف الإرهاب المسلط على رقابهم والذي اختطف واقتطف من البشر العدد الكبير والكثير جداً، وكأن الطاغية الحجاج بن يوسف الثقفي قد عاد إلى العراق ليقول إلى ناس العراق من جديد "أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها وأني لصاحبها...". ولكن هذا الشعب نفسه قد صبر طويلاً تحت سلطة سيف إرهاب الطاغية والجلاد صدام حسين الذي قال بأنه مستعد أن يقتل ألف و ألفين وثلاثة آلاف شخص من دون أن يرف له جفن... وقد قتل مئات الألوف من الناس الأبرياء من العرب والكرد والكرد الفيلية وغيرهم من بنات وأبناء العراق فعلاً عبر الإرهاب والقمع والحروب وقبور الأحياء الجماعية، وقد ترك هذا الطاغية، صدام حسين، خلفه جراحاً عميقة مفتوحة ونازفة في بنية وفكر المجتمع العراقي، وسيحتاج المجتمع إلى سنوات طويلة لتلتئم تلك الجروح ويعود الصفاء وتعود المودة والحنان إلى فعل وتفكير الإنسان العراقي الطيب!

لقد سقط القانون في العراق منذ عقود، سقط بتشويهه وتزويره وما أقر من قوانين مخالفة لنص ومضامين القانون الأساسي الذي وضع في عام ١٩٢٥ من قبل الحكام أنفسهم الذين وضعوه قبل المواطنات والمواطنين، لقد سقط على امتداد عهد الدكتاتورية البعثية في العراق على أيدي الطغاة أنفسهم، ثم سقط على أيدي من وجد فرصة للتجاوز على القانون في أعقاب سقوط الدكتاتورية ومن قبل المحتلين والكثير من الحكام الجدد والسياسيين ومن غيرهم من الناس أيضاً، ولكن بشكل خاص من المليشيات الطائفية المسلحة، شيعية كانت أم سنية، إضافة إلى أولئك الخارجين الآخرين على القانون والذين مارسوا القتل والنهب والسلب والاختطاف والابتزاز على نطاق واسع ويومي.

لقد وعد السيد المالكي في أكثر من حديث وتصريح صحفي وبيان حكومي له أنه سيبدأ بممارسة سبع عمليات متلاحقة ومترابطة ومتشابكة، وفي آن واحد قدر الإمكان، وهي:

١- ملاحقة الفساد المالي والإداري أينما كان وبحزم.

٢- رفض الطائفية السياسية في الحكم وتشكيل حكومة جديدة تعبر عن الوحدة الوطنية.

٣- حل ونزع سلاح المليشيات ومنعها من أن تكون دولة داخل دولة ووضع حد لتجاوزاتها.

٤ - إيقاف تدخل دول الجوار بالشأن العراقي وتعزيز القوات المسلحة العراقية من أجل استتباب الأمن والاستقرار في البلاد وضمان خروج القوات الأجنبية وفق اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- تأمين وضع اقتصادي وخدمي أفضل للمواطنات والمواطنين، وخاصة الخدمات العامة ومكافحة البطالة وتحسين ظروف حياة ومعيشة الغالبية العظمى الفقيرة من الناس.

٦- الالتزام بحرية الصحافة والحياة الديمقراطية في البلاد وحماية الصحفيين والمثقفين وجميع الناس من قوى الإرهاب.

٧- حل المشكلات المعلقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان عبر الحوار ولصالح الجميع.

تبدو لي اللوحة، في ضوء هذه الالتزامات التي يمكن استنباطها حقاً من خلال جميع أحاديث السيد رئيس الوزراء والتي تعتبر ديناً في رقبته للشعب العراقي يفترض الاستجابة لها وتحقيقها، على النحو الآتي:

لقد بدأ السيد رئيس الوزراء بملاحقة قضايا الفساد المالي، ونشرت بعض الأخبار عن هذا الموضوع، ولكنها لم تشمل تلك الرؤوس التي يجري الحديث عنها في داخل الأحزاب الحاكمة، التي لا علم لي بها بشكل دقيق ولا يجوز أن أتهم أحداً، ولكن اقرأ الكثير من التقارير عنها، بما في ذلك تسجيل مساحات واسعة من الأراضي أو من العقارات بأسماء بعض الناس المتنفذين في قيادات الأحزاب الإسلامية أو غيرها بحجة سقوط شهداء لهم في فترة حكم البعث أو بسبب وجودهم في مواقع المسؤولية. وأولئك الذين يسرقون المال العام بطرق مختلفة أو النفط الخام وما إلى ذلك. إن العملية معقدة حقاً ولا يمكن أن يدعي أي إنسان أنه قادر على معالجة الموضوع بفترة قصيرة، ولكني أتمنى علي النزيهين من الحكام، أن يلعبوا دورهم لأن الفساد هو الوجه الثاني للإرهاب والتجاوز على القانون. وتكريس الشرعية يفترض مكافحة الفساد.

إن رفض الطائفية تبدأ من الأحزاب السياسية الحاكمة، من خلال الكف عن المشاريع التي تكرس الطائفية وتكرس الانقسام في المجتمع العراقي، والكف عن التوزيع الحصصي للحكم على أسس طائفية، كما هي الحالة الآن. وهي قضية لا ترتبط برئيس الوزراء وحده، بل بالأحزاب المشاركة في الحكم وبقوى الحكم كلها وبالسياسيين العراقيين، فكيف يفترض تجنب تكريس الانقسام الطائفي في المجتمع والوزارات تمارسه يومياً عبر التعيينات أو إجراءات أخرى، أشار السيد رئيس الوزراء في آخر حديث له، بأن حملة محاربة الخارجين على القانون ستشمل بغداد وغيرها. وقد تحققت نجاحات مهمة في فترة قصيرة. ولكنها مهددة في كل لحظة بالتراجع ما لم تتسم بثلاثة مؤشرات، وهي:

❖ أن تتواص بنفس الحزم والإرادة في مواجهة كل الخارجين على القانون والعابثين بأمن البلاد.

❖ أن تشمل جميع المليشيات المسلحة التي، برغم تحول أفرادها إلى الجهاز المدني، تختزن الأسلحة المتوسطة والخفيفة أو حتى الثقيلة لوقت الحاجة، وسواء أكانت تلك المليشيات شيعية أم سنية، وهي موجودة ويعرف بها كل العراقيات والعراقيين، ولا شك في أن السيد رئيس الوزراء يعرف بها قبل غيره.

❖ أن تقترن بتعزيز القوات المسلحة العراقية وإبعاد مدروس ومنظم لكل من يبرهن على ولائه للطائفة المذهبية التي ينتمي إليها وليس للمواطنة العراقية المتساوية أو من يعتقد بأن هويته هي طائفته وليس وطنه، وهي فوق كل شيء.

❖ اتفق تمام الاتفاق بأن العملية الأخيرة ضد الخارجين على القانون يمكنها أن تقلم أظافر بعض دول الجوار التي تشارك في دعم المليشيات المسلحة والفوضى التي تثيرها في البلاد وتزودها بالسلاح والعتاد والمال والأفراد، كما لا يمكن الادعاء بأن إيران وحدها تقوم بدعم المتمردين والخارجين على القانون، بل أن هناك دولاً عربية وتنظيمات سياسية قومية وإسلامية سياسية أخرى تمارس هذا الدعم بصراحة، كما أن هناك دولاً أجنبية تساهم في دعم هذه العمليات العدوانية ضد الشعب العراقي حين تسمح لهم ولمسانديهم في الدول الأخرى من عقد المؤتمرات المنددة بالعراق والداعمة لنشاط الإرهابيين بدعوى دعم المقاومة، كما حصل أخيراً في برلين/ألمانيا وبموافقة الحكومة الألمانية.

إن مواجهة التدخل الخارجي يتطلب مزيداً من الحيوية في إشراك الأمم المتحدة والقوات الخاضعة لقرارات الأمم المتحدة، إذ يمكن أن تلعب دوراً أفضل وأكثر قبولاً في الوضع العراقي الراهن ويخفف من وجود القوات الأمريكية وغيرها في العراق.

بعد مرور خمس سنوات عجاف نسبياً بالنسبة للمواطنات والمواطنين من الفئات الكادحة والفقيرة والعاطلين عن العمل، وخاصة بالنسبة إلى مناطق الوسط والجنوب وبغداد، يشعر الإنسان بالمرارة، إذ لا يمكن أن يعزى أمر التخلف في مجال الخدمات إلى الإرهاب وحده، فمن غير المعقول أن يكون كذلك، بما في ذلك إقليم كردستان حيث يسود الأمن والاستقرار بشكل عام، إذ سكان الإقليم أيضاً يعانون من هذا القحط في الكهرباء مثلاً. إن مكافحة الإرهاب والفساد يلعبان دوراً مهماً، ولكنهما غير كافيين لكسب الناس إلى جانب دعم الحكومة، فالجائع غالباً ما يذهب إلى من يدفع له لإشباع بطنه. وعلينا أن لا ننسى قوة وحكمة القول المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب ومضمونه: "عجبت لامرئ يدخل بيته ولا يجد طعاماً ولا يحمل سيفه!" وهي حكمة تمس الحكام قبل الفقراء الجائعين، إذ أنهم مسؤولون عن فقر وجوع البشر. إن إشكالية البناء الاقتصادي تتطلب رؤية عقلانية تدمج في برنامجها ثلاثة أنواع من المشاريع، في ضوء الواقع العراقي الراهن: مشاريع سريعة تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من الناس العاطلين عن العمل وتوفر لهم عملاً ومورداً مالياً يقيهم وعائلاتهم من الجوع ويحفظ كرامتهم ويمنع وقوعهم لقمة سائغة بأيدي القوى المالكة للنقود، سواء أكانت إرهابية أم تعمل من أجل أهداف أخرى، ثم مشاريع متوسطة يمكنها أن توفر خلال فترة مناسبة مزيداً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساهم بالتشغيل والإنتاج وتقليص الاستيراد وتحسين ظروف حياة وعمل الناس، ومشاريع بعيدة المدى والتي تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً ولكنها تساهم في إقامة القاعدة المادية للتنمية البشرية والاقتصادية في العراق. ويبدو لي أن العراق لا يزال عاجزاً عن البدء بعمليات تنمية مبرمجة نسبياً في ظل حكومة غير قائمة فعلياً ومبعثرة في جهودها وتواجه تحديثات كثيرة

لا تزال حرية الصحافة في العراق بحاجة إلى مزيد من الجهد لتكون قادرة على التعبير بحرية كاملة عن واقع وحاجات وضرورات المجتمع، وأن تعبر بالتنوع والتعدد الذي يفترض وجوده في المجتمع، وأن يمتلك الكاتب والصحفي لا حرية النشر فقط، بل الحماية أيضاً من اعتداءات قوى لا تريد الحرية للصحافة ولا تريد الشفافية والكشف عن أوراق لا بد من كشفها. الحرية لا تعني امتلاك القدرة على الكتابة والنشر حسب، بل امتلاك الحق في الحياة، أي أن لا تختطف روح الإنسان لأنه نشر مقالاً أو تحدث في محاضرة أو ألقى خطبة من خلال توجيه رسالة تهديد له وتحمل معها في الظرف (رصاصة)، حرية الصحافة تعني أيضاً منع النشر العنصري والشوفيني والطائفي السياسي ومنع الإثارة والتحريض ضد القوميات والأديان والمذاهب أو إشاعة فكر الكراهية والحقد والعنف والقتل والثأر أو التحبيذ لكل ذلك.

لا تزال هناك بعض الأمور المعلقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان التي يفترض حلها بطرق تفاوضية وحوارية هادئة ورصينة لأننا نعيش في عراق واحد لا يتجزأ حسب قول الجميع، وبالتالي علينا أن نجد اللغة المناسبة والقاسم المشترك الذي يجمعنا، ثم نعالج ما نختلف بشأنه في إطار فهمنا للمصلحة العامة. ولدي القناعة بأن هذا ممكن حين تخلص النوايا والممارسات ويبتعد الجميع عن الإثارة والتهديد والوعيد، وحين يعمد الجميع إلى تقديم دراسات تفصيلية عن تلك المشاكل من أجل وضع قوانين قادرة على تحديد الصلاحيات الخاصة بالحكومة المركزية وتلك التي لحكومة الإقليم بما يسهم في خلق أجواء الشرعية في التعامل بين الجميع.

هل نقف على السكة الصحيحة، هل نسير على الدرب السليم؟ ما أعرفه هو أننا ما زلنا بعيدين عن الهدف الذي نسعى إليه، هدف بناء عراقي ديمقراطي اتحادي مدني حديث وتعددي تغيب عنه الطائفية السياسية والعنصرية والشوفينية والكراهية والحقد والفساد والتمييز بين الناس وبين النساء والرجال، وحيث يسود الوئام والسلام بين الناس. وهذه الخطوة تبدأ بالأحزاب والحكومة والمؤسسات الحكومية لتنتقل منها إلى المجتمع. يأمل الإنسان أن يبدأ السيد المالكي بالتفاوض مع القوى السياسية العراقية من أجل تشكيل حكومة جديدة تحمل سمات المواطنة العراقية المتساوية وتسعى إلى ما يبتغيه المجتمع العراقي بعيداً عن الأجواء الطائفية والتي يمكنها فقط أن ترسي دعائم العراق الديمقراطي الحر والمستقل.

فض النزاعات السياسية بالوسائل السلمية

جميل عودة
كاتب

في المناطق التي يعيش فيها آدميون، ونريد أن نعرف مدى تطور علاقاتهم الإنسانية ومدنيتهم، ورقيهم الاجتماعي، لا يتعين أن نسأل هل إنهم يختلفون ويتنازعون ويتصارعون فيما بينهم أم لا؟ لان الاختلاف والتنازع والتدافع طبيعة المجتمعات الإنسانية أينما تكون؛ ولكن علينا أن نسأل عن أدوات وآليات فض تلك النزاعات التي تنشب بين سكانها.

فإذا توصلنا إلى أن وسائل فض النزاعات في هذا المحيط الاجتماعي أو ذاك هي النظام العام والقانون والقضاء أو تحكيم العقلاء أو التراضي والتصالح، أو غيرها من الأدوات السلمية نقول إن هذه المجموعات البشرية هي مجموعات حضارية متمدنة. وإذا وجدنا أن هذه المجموعات البشرية تحل خلافاتها بالقوة والقهر، والتعدي على الآخرين باستخدام السلاح والثار والعنف، والعنف المتبادل نقول إن هذه التجمعات هي تجمعات بدائية غير حضارية.

وطرق فض النزاعات تختلف باختلاف طبيعة ونوع النزاع وسلوك المتنازعين وأهدافهم، فهناك النزاعات الدولية التي تحدث بين الدول وتعكر صفوة علاقاتها الخارجية، فيكون حلها بالرجوع إلى القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات، فالدولة التي تحترم هذه المواثيق وتلتزم بها تكون قد التزمت بالسلم العالمي، والدولة التي لا تتقيد بها تكون قد خرقت قواعد السلم والأمن الدوليين.

وهناك النزاعات القبلية التي كثيرا ما تحصل في البلدان التي تسيطر عليها القبائل والعشائر، وتكون طرق الحل السلمية باللجوء إلى الأنظمة والعادات والتقاليد التي تحكم علاقات تلك القبائل، فمن يلتزم بالعادات والتقاليد يكون قد التزم بالوسائل السلمية المعتمدة ومن تجاوز عليها عد خارجا عن الأعراف والتقاليد الحاكمة.

وقد تكون النزاعات دينية أو مذهبية وهي النزاعات التي تظهر في المجتمعات المتدينة أو الآخذة بالدين أو المحكومة بالدين، ويتم حل النزاعات الدينية عن طريق الاحتكام إلى تعاليم الدين كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخوة الدينية كأساس أخلاقي للمجتمع والقيادات الدينية والمحاكم الشرعية، وبالتالي فمن التزم بقواعد الدين ونصيحة العلماء يكون قد التزم بالدين ومن خالفها خالف الدين وعد عاصيا.

وهناك النزاعات السياسية وهي النزاعات الأكثر شيوعا في العالم، والأكثر تأثيرا في المجتمعات الإنسانية، والتي تتمظهر بمظاهر دينية ومذهبية، وقبلية وعشائرية، وفكرية وثقافية، واقتصادية وتجارية، وقد تمتد لتخل بالعلاقات الدولية والسلم الدولي عن طريق ما يعرف "بتصدير الأزمات الداخلية" كاتهام دولة مجاورة بدعم مجموعة سياسية على حساب أخرى، والنزاعات السياسية دائما تتسم بالحراك والتنوع والتجدد مادامت المجتمعات الإنسانية بحاجة إلى سلطة ونظام حكم يدير شؤونها ويدبر أمرها.

وأطراف النزاعات السياسية هم الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات القيادية التي تارة تكون في سلم السلطة فينازعها أحزاب ومنظمات وشخصيات سياسية معارضة، وأخرى تكون معارضة تنازع أحزاب السلطة وشخصياتها، وربما أطراف سياسية في السلطة تتنازع مع شركائها، وقد تكون أطرافها دولتين أو دولاً عندما تنشأ الصراعات السياسية بين دولة ضد دولة أخرى.

وبالتالي، فإذا لجأت الأحزاب السياسية المتنازعة على الحكم أو المختلفة في إدارته إلى القواعد السياسية التي أقرتها كمبادئ وقيم تحكم علاقاتها سياسية كالقواعد الدستورية وإجراءات تداول السلطة وقانون الأحزاب والهيئات السياسية نقول عنها إنها أحزاب شرعية لها أفق حضارية، وإذا ضربت تلك الأطراف السياسية بهذه المفاهيم عرض الحائط، وأرادت أن تكون في السلطة وتحقق أهدافها ومكاسبها على حساب النظام العام وقوانين التداول السلمي للسلطة، ولجأت إلى استخدام القوة العسكرية أو العنف أو التهديد بهما معا؛ فإنها أحزاب غير مدنية وليس لها أفق حضارية.

ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن الدول التي تتحكم فيها إرادة واحدة، مثل عائلة مالكة أو شخص مستبد أو حزب مستفرد، لان حل النزاعات السياسية التي تنشأ في مثل هذه الدول يعتمد في أكثر الأحيان على مبادئ القوة والفرض؛ فان استطاعت الجهات الحاكمة من فرض إرادتها على معارضيها استتبت الأوضاع فيها، وإن تمكنت الأطراف المعارضة من السلطة أفنت الحكام وشرعت قوانين تضمن شرعيتها. وبالتالي يظل حل نزاعات الجهات السياسية التي تعيش في هذه الدول رهن الوجود السياسي الأقوى وهي مرجعية بدائية تفتقد إلى الكثير من قواعد الحل المدني السلمي.

ولكن الحديث إنما هو عن النزاعات السياسية التي تحصل في الدول المدنية أو الصاعدة باتجاه المدنية وهي تلك الدول التي ارتضت في مواثيقها الدستورية والقانونية والسياسية أن تلجأ إلى الوسائل السلمية في وصولها إلى السلطة أو بقائها فيها أو في حل خلافاتها الناتجة عن اختلاف وجهات نظرها مثل العراق.

فهل يجوز للأحزاب السياسية أو الشخصيات السياسية في العراق أن تلجأ إلى استخدام السلاح أو التهديد به، سواء كانت تمارس دور الحاكم أو الشريك أو المعارض؟

من المفترض أن تلتزم القوى السياسية في العراق بعد سنوات الاستبداد والدكتاتورية، وبعد إقرار جملة من المفاهيم الدستورية والقانونية التي تؤكد اللجوء إلى الحلول السلمية والركون إلى مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وبعد عمليات الانتخابات الحرة التي شهدها العراق بالطرق والوسائل السلمية في حل نزاعاتها وخلافاتها، وان لا تلجأ هذه القوى السياسية في الحكم كانت أو خارجه إلى أي نوع من أنواع استخدام العنف ضد الآخر؛ لان الاحتكام إلى هذه الوسائل يعني نسف لكل المبادئ والقيم والمضامين الإنسانية السامية التي نص عليها الدستور العراقي وصوت عليه الشعب بالأغلبية، ويعني هذا السلوك غير المسؤول العودة-ضمنا- إلى الأنظمة الديكتاتورية وهو أمر أصبح مثار رفض العراقيين جميعا.

إن وقوع الظلم والحيف على فصيل سياسي ما، مهما كانت طبيعته وحجمه لا يعني بكل حال من الأحوال الركون إلى القوة واستخدام السلاح وتغليب العنف، بل هناك الكثير من الوسائل والأدوات السلمية المتاحة للقوى السياسية التي تشعر بالامتعاض من سياسيات الأحزاب الحاكمة والتي يمكن اللجوء إليها واستخدامها لتحقيق المطالب المشروعة.

كما أنه ليس من حق الحاكمين أيضا أن يلجوا إلى استخدم القوة العسكرية بحق المتظاهرين أو المعتصمين أو المطالبين بحقوقهم، وليس من حقهم اعتبار العصيان السلمي تهديدا للسلم والأمن الوطني مادام هناك التزام بقواعد العمل السياسي التي تضمن للمعارضين أو شركاء السلطة حقهم في الدفاع عن مصالحهم المشروعة، بل ليس من حقهم أيضا استخدام القوى المفرطة بحق ما تسميهم بـ"الخارجين على القانون" لأنه استخدام غير مشروع للسلطة.

إن اللجوء إلى العنف بين الأحزاب الحاكمة والمشاركة في الحكم في العراق يكون قبيحا جدا إذا ما أدركنا أن هذه الأحزاب هي أحزاب ذات صبغة دينية! حيث أن "للأديان دوراً كبيراً ومؤثراً في نشر ثقافة السلام والتعايش السلمي ودرء النزاعات، فقد أنزل الله سبحانه وتعالى الأديان لتزكية النفس البشرية وتطهير القلوب وإقرار الخير على الأرض وتشترك الرسالات السماوية كلها في جوهر واحد هو إخراج البشرية من الظلمات إلى النور والسمو بها إلى فهم حكمة اكتساب القيم الفاضلة والدعوة للمحبة والتراحم والتسامح ونبذ الشقاق والفرقة وإصلاح ذات البين والأمر بالمعروف وإتباع الشورى والحوار والجنوح للسلم، والبعد عن سطوة الطغيان والاستبداد".

لذا يرى الإمام محمد الشيرازي "إن الإسلام كدين ونظام كوني ومنهج حياتي يقف من العنف والعدوان والتعسف والإرهاب موقف المضاد، فكرة وسلوكاً، فقد كان الرسول "ص" يدعو الناس إلى الإيمان بالإسلام بأسلوب المسالمة واللاعنف، يقول سبحانه وتعالى:)وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ(سورة يونس: ٩٩.. وقال تعالى: "فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ" لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ" سورة الغاشية: ٢١-٢٢,

وعلى هذا الأساس نصرح كمسلمين نعمل من اجل إحلال السلم والسلام أن ظاهرة العنف والإرهاب محرمة شرعاً، ومن أمثلته:

١: زرع الرعب والخوف في نفوس الناس، بالقيام بأعمال العنف من القتل والخطف والتفجير وما أشبه.

٢: زعزعة الحكم والقائمين به عبر أعمال العنف.

٣: نشر عقيدة خاصة يراد تطبيقها بالعنف، ويكون منه القمع الطائفي وما أشبه".